

CD/PV.957
27 May 2004

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والخمسين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد خاسبارين بيخبات (منغوليا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٥٧ لمؤتمر نزع السلاح.

لدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم اسما ممثل المكسيك، السفير بابلو ماسيدو؛ وممثل رومانيا، السفير دورو كوستيا. ولكنني أود قبل إعطائهما الكلمة أن أدلي ببعض البيانات الاستهلاكية نظراً إلى أن بلدي، منغوليا، يترأس المؤتمر.

أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب لكم عن صادق شكري على الثقة بي التي أبديتها، وهو أمر حيوي للوفاء بالمسؤولية التي أنيطت بي بصفتي رئيس المداولات التي سنجرها خلال هذه الأسابيع الأربعة. إنه لشرف وامتياز عظيم بالنسبة إلى بلدي، الذي ما انفك يناضل لتحقيق السلام ونزع السلاح والأمن الدولي. ولا يسعني، وأنا أشغل هذا المنصب العظيم، إلا أن أتذكر اللحظات التي مضت عليها ثلاثة أعوام بالضبط والتي وجه فيها وزير الشؤون الخارجية لبلدي، من هذا المنبر بالذات، كلمته لهذا الحفل الموقر وأطلعته على الاتجاهات الرئيسية للسياسة التي يتبناها بلدي فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وكان الهدف من ذلك هو تسجيل الأهمية التي كنا نوليها، منذ البداية، لهذه المؤسسة الموقرة المتعددة الأطراف، والتركيز على الحاجة الماسة لـ "كسر الجمود المستمر الذي اكتنف مؤتمر نزع السلاح في السنوات القليلة الماضية، وذلك بإظهار الإرادة السياسية اللازمة ومضاعفة الجهود المشتركة لإعادة الحيوية إلى أعمال هذا الحفل الفريد من نوعه.

وأعتقد بأنه لو أُتيحت الفرصة للوزير كي يتكلم أمامنا اليوم، لما عدّل إلا القليل مما قاله. فما زال مؤتمر نزع السلاح غير قادر على مباشرة أعماله الموضوعية لانعدام التوافق في الآراء بشأن برنامج عمله. ونشاط وفوداً عديدة في هذه الهيئة ما يساورها من مشاعر خيبة الأمل وحتى الإحباط. ولكن، بالطبع، خيبة الأمل تلك لم تنتقص، بشكل من الأشكال، من ثقتنا بمهمة المؤتمر وبدوره الأساسي بوصفه أفضل الهيئات التفاوضية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. وما زلنا مقتنعين بأن الحكمة الجماعية ستمكن هذه الهيئة من الانتعاش والإيفاء بما يُرتقب منها، مرة أخرى، لتمكين من التصدي للتحديات التي يواجهها هذا العالم - وهو عالم يسعى لتحقيق السلام والأمن.

إن وفدي يباشر رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الفترة التي كُلف بها متحلياً بهذه الروح، وسأسعى بهذا الأمل وهذا التواضع وبصفتي الرئيس، للمضي قدماً معتمداً على الأعمال الوافرة والشاملة التي أُنجزت من قبل. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديري لأسلافي في هذا المنصب جميعاً، ولا سيما السيدة أمينة محمد، سفيرة كينيا، والسيدة راجما حسين، سفيرة ماليزيا، اللتين بذلنا قصارى جهودهما لمواصلة أعمال المؤتمر من جديد. وأود أن أعرب عن تقديري، بصفة خاصة، للحكمة التي أبداها الرئيس السابق، السيد بابلو ماسيدو، سفير المكسيك الذي سعى بدون كلل لتحفيز أعمالنا عندما قرر عقد جلسات عامة غير رسمية مكرسة لمناقشة بنود معينة من جدول أعمالنا. وأعلم أنه سيسعني، في أدائي لمسؤولياتي، الاعتماد على دعم الأمانة وتعاونها الفعلي معي اعتماداً كلياً، وأود أن أشكر مسبقاً الأمين العام للمؤتمر، السيد سيرغي أوردونيكيدزي، ونائبه، السيد أنريكيه رومان - موري، فضلاً عن زملائهما المقربين وكافة الموظفين المتفانين والأكفاء. وسأواصل ما بدأت من مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف للإسهام في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. ولا شك في أنني سأقوم، عملاً بالنظام الداخلي، بعقد جلسات عامة رسمية وغير رسمية أيضاً.

فيما يتعلق بالجلسات غير الرسمية، اسمحوا لي بأن أذكركم بأنني أعترزم، بصفتي الرئيس الحالي، الاحتفاظ بالجدول الزمني الذي اقترحه سلفي في هذا المنصب، والذي قبلناه جميعاً، وذلك لاقتناعي بأن مناقشاتنا غير الرسمية ستساعدنا حقاً على مزيد الدنو من هدفنا الأولي.

وأود، حتماً، أن أطلب إلى كافة الوفود أن تستغل الفترة الزمنية المتبقية قبل عطلة الصيف بأكثر قدر من الفعالية لإيجاد وسيلة تخرجنا من هذا المأزق الذي ما زلنا نتخبط فيه منذ ثمانية أعوام الآن. وإنني أتطلع للتعاون معكم بأسلوب صادق وبناء. وسأصغي لأي شخص قد يود طرح أفكاره ومقترحاته واقتراحاته عليّ، ومن خلالني على كافة الوفود الموجودة هنا. وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك، السفير بابلو ماسيدو.

السيد ماسيدو (المكسيك) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن استهل كلمتي بالإعراب عن سروري لتراؤسكم مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي بأن أؤكد لكم أن بوسعكم الاعتماد على دعمي وتعاوني الكاملين معكم وكذلك على دعم وتعاون وفدي الكاملين معكم على تأدية مسؤولياتكم، وكلنا ثقة بأنكم ستوفون بها ببراعة. وأود، أيضاً، أن أعرب عن شكري الجزيل على الكلمات الطيبة التي وجهتموها لي بخصوص فترة ولايتي كرئيس للمؤتمر.

وكما أعلنت خلال الجلسة العامة الختامية التي عقدت في الأسبوع الماضي تحت رئاسة المكسيك، سأقدم الآن، في هذه الجلسة الرسمية، تقييمي الخاص للمناقشات التي جرت في الجلسات العامة غير الرسمية المعقودة بخصوص الموضوعين الأولين المدرجين في جدول أعمالنا واللذين يشكلان وجهين لمسألة واحدة واسعة هي مسألة نزع السلاح النووي.

إن الاشتراك الواسع النطاق في الجلسات العامة غير الرسمية، يبرز مرة أخرى، ما يوليه المجتمع الدولي من أهمية لتزع السلاح النووي، وهي مسألة تتسم بأولوية عليا وتستمر في إثارة اهتمام بالغ.

لا أود في هذا البيان تلخيص المواقف المعرب عنها في الجلسات التي عقدناها. فذلك ينطوي على مجازفة وعلى خطر إغفال بعض تلك المواقف. ولا أعترزم، بالمثل، وصف المناقشات التي دارت بيننا وصفاً شاملاً. فالغرض الذي أبتغيه هو السعي لتحديد عدد من السمات الرئيسية التي تميّز بها النقاش والتي قد نسترشد بها في الجهود التي نبذلها للتمكن من اعتماد برنامج عمل - وهو الهدف الذي ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا.

والاعتبار الأول الذي أود أن أشرككم فيه، في هذا الصدد، هو اقتناعي بأن الاقتراح المقدم من طرف السفراء الخمسة، أي المبادرة المعروفة من الجميع بوصفها اقتراح س-5 (A-5 proposal) ما زال الحل الأقرب من توافق الآراء اللازم لبرنامج عملنا. وسأدعو الأعضاء إلى مواصلة الجهود التي يبذلونها لتذليل الصعوبات المتبقية التي ما زال يثيرها هذا النهج بالنسبة إلى عدد من الوفود - وهي صعوبات نود، في سياق الحديث، أن توضّح بصورة كاملة للتمكن من إيجاد حل لها.

ولا يسعني، حتى وإن قلت من قبل إنني لا أود في هذا البيان تلخيص ما قيل في النقاش، إلا أن أحيط علماً، وإن كان بإيجاز، بعدد من المسائل الموضوعية التي ركزت عليها الوفود. حيث تولى أهمية واضحة لتزع السلاح

السنوي ولتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً صريحاً بإزالة ترساناتها. ولقد أعيد، في هذا الصدد، بيان ضرورة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - وهي آخر صك قانوني تم التفاوض عليه في مؤتمرنا - حيز النفاذ بسرعة، وتم التركيز، أيضاً، على أن الخطوة المنطقية التالية باتجاه نزع السلاح النووي ستكون إبرام اتفاق لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وضعاً في الاعتبار أن ولاية شانون تتيح لنا حلاً وسطاً يمكن على أساسه استئناف الأعمال.

وتم التركيز، كذلك، على أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار هما وجهان لعملة واحدة، وأن الجهود المبذولة لبلوغ هذين الهدفين جهود متكاملة ومتداعمة. وذكُر قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ الصادر مؤخراً ومبادرة الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية كأثلة على الجهود المبذولة لمكافحة الانتشار الأفقي. وإني مقتنع بأنه سيتم تعزيز الأمن الدولي بصورة أفضل لو عولجت مسألة نزع السلاح النووي بنفس العزم.

ولقد سررنا أيضاً لما استمعنا إليه من الدول الحائزة للأسلحة النووية التي عرضت علينا الخطوات التي اتخذتها لتقليص ترساناتها تدريجياً بغرض بلوغ الهدف النهائي المنشود، ألا وهو إزالة تلك الأسلحة إزالة تامة. ويمكن لي أن أذكر أيضاً التحديات التي نواجهها في إطار البيئة الأمنية الراهنة، كالإرهاب وإمكانية حصول جهات فاعلة غير الدول على مواد لتصنيع أسلحة نووية.

وأود، بعد عرض هذا الملخص الموجز للغاية، أن أسترعي الانتباه إلى اقتراحين بالضبط، قُدا أثناء تلك الجلسات العامة واعتقد بأنه يمكن لهما أن يشجعا على مواصلة النشاط في إطار المؤتمر. ويتعلق الاقتراح الأول بتقييم تدابير نزع السلاح التي تم تطبيقها حتى الآن، ومعرفة ما تم إنجازه، وما تبقى، وما هي الخطوات المتخذة لمكافحة الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية، وما هي التدابير الإضافية التي يمكن لمؤتمر نزع السلاح اعتمادها. ويجب للقيام بهذه المهمة الحرس على وجود درجة كبيرة من الشفافية. وهذا اتجاه سار فيه، لحسن الحظ، عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية. واستُصوب، بالإضافة إلى ذلك، أن يعقد المؤتمر عدداً من الجلسات يحلل فيها ما تلعبه الأسلحة النووية من دور في النظريات الأمنية الحالية.

أما الاقتراح الثاني فهو يتصل بإنشاء فريق خبراء يتناول المسائل الفنية المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ويجب علينا أن نتذكّر بأن المؤتمر اتخذ خطوة مماثلة قبل عقود عديدة بخصوص حظر التجارب النووية وأن الآلية التي أنشئت في ذلك الوقت عملت بفعالية على تحديد المسائل الحساسة المتصلة بالتحقق. واتباع نهج مماثل سيزودنا بعناصر قيّمة تسمح بتفهم ما ينطوي عليه حظر المواد الانشطارية تفهماً أفضل.

وأعتقد بأن هذين الاقتراحين العمليين يستأهلان دراستهما بتعمق أكبر. ويمكن لنا أن نشرع في العمل على ذلك الأساس فور الانتهاء من النظر في بنود جدول الأعمال في جلسات عامة غير رسمية، فإن لم تتمكن حتى ذلك الوقت من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل، فبالتوازي مع المداولات غير الرسمية التي سنجريها. ولكن، يجب كما بينت من قبل أن نتأكد من أن تلك العمليات لا تصرف انتباهنا عن الموضوع الرئيسي الذي يهمنا، ألا وهو اعتماد برنامج عمل.

وأخيراً أود القول إنني لم أسمع أي وفد يقترح إدخال تعديلات على الولاية المضمنة في مبادرة السفراء الخمسة (س-٥) بخصوص النظر في مسألة نزع السلاح النووي، مع أن عدداً من الوفود يعتبر أن هذه المبادرة لا تنم عن الطموح الذي ربما كان مرغوباً. وبالمثل، لم تقدم أي اعتراضات صريحة في هذا الصدد. وهذا يقودني إلى استنتاج أن هذه الولاية أصبحت، شأنها كشأن الاقتراح المتعلق بالمواد الانشطارية، جاهزة لاتخاذ إجراء بشأنها وأنه يمكن إدراجها في برنامج عملنا. وفي هذا الصدد، أحث مرة أخرى الأعضاء على الانصراف إلى التفكير مدة من الزمن بما يمكننا من تناول كل بند مدرج في جدول أعمالنا على أساس وقائعه الموضوعية وتفادي الصلات التي أقمناها فيما بين تلك البنود.

وختاماً، أود أن أعرب من جديد عن تقديري العميق للدعم الذي قدم لي وللمشاركة النشطة في الجلسات العامة غير الرسمية. وأتمنى لكم، السيد الرئيس، النجاح الباهر في متابعة عملية ستشجع على استئناف الحوار الذي ما كان ينبغي أن يتوقف أبداً، كما ستشجع على استعادة جو الثقة الذي ما كان ينبغي أن يفقده مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك، السفير ماسيدو، على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا، السفير كوستيا.

السيد كوستيا (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن استهل بياني الموجز للغاية بتهنئتك على تسلمكم منصب الرئيس. وأتمنى لكم أن تكون فترة ولايتكم فترة مثمرة، وأؤكد لكم أن وفدي سيستمر في الاشتراك في أي مبادرة قد تقرر طرحها لضمان مباشرة مؤتمرنا لأعماله.

(باقي الكلمة بالإنكليزية)

يسرني، حسب ما جرت عليه العادة التي تقضي بإبلاغ أعضاء المؤتمر بالأحداث والتطورات الوطنية الأخيرة في مجال تنفيذ الصكوك الدولية التي تكون رومانيا طرفاً فيها، أن أبلغكم بأن الاجتماع الثالث للسلطات الوطنية لدول أوروبا الشرقية الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، عُقد في بوخارست خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو.

ولقد قامت السلطة الوطنية الرومانية المعنية باتفاقية الأسلحة الكيميائية بتنظيم هذا الاجتماع بالاشتراك مع الوكالة الوطنية لمراقبة الصادرات ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وحضر هذا الاجتماع ممثلون عن ٢٥ سلطة وطنية من كافة الأقاليم، بالإضافة إلى منظمات دولية، والمنظمة الجمركية العالمية، والمجلس الأوروبي لاتحادات الصناعات الكيميائية.

وقام المشاركون بمناقشة التدابير العملية اللازمة لبلوغ أغراض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المدرجة في خطة العمل الموضوعية في إطار المادة السابعة بشأن تعزيز فعالية تدابير تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني. وتم خلال الاجتماع استعراض مدى تنفيذ الاتفاقية في أوروبا الشرقية مع التركيز على الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية بشأن وضع أحكام تشريعية وإدارية لرصد نقل المواد الكيميائية المدرجة في الجدول والإبلاغ

بنقلها. وشاطر المشتركون غيرهم من الحاضرين خبراتهم في هذا المجال الموضوعي وواصلوا تعزيز الشبكة التعاونية المنشأة لتوفير الدعم التنفيذي للدول الأطراف فرادى.

وباشرت الولايات المتحدة الأمريكية ورومانيا برنامجاً، في هذا الإطار، للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية. وتم نتيجة لهذه المبادرة إعداد برامجيات ستوزع على كافة السلطات الوطنية التي تحتاج إلى دعم قانوني وعملي في تطبيق أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولقد أوضح المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد روجيليو بفيرتر، في ملاحظاته الاستهلالية أنه بعد اعتماد قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٥٤٠، أصبحت جميع بلدان العالم، بما فيها الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ملزمة الآن قانوناً بتنفيذ الأحكام المتصلة بعدم الانتشار في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وركز أيضاً على أن دول أوروبا الشرقية جميعها تخلت عن أسلحة الدمار الشامل وأنها تؤيد تماماً الصكوك القانونية التي تهدف إلى إزالتها. ولاحظ أن دول أوروبا الشرقية الأطراف تحرز تقدماً منتظماً في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأنها تتمكن في أغلبية الحالات من الوفاء بكافة الشروط المتصلة بالتنفيذ.

وأجرى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بمناسبة زيارته لرومانيا، محادثات مع كبار المسؤولين الرومانيين الذين أكدوا على ضرورة التصدي الفعال لأوجه قلق المجتمع الدولي المتصاعد إزاء حصول جهات فاعلة غير الدول على أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة الكيميائية.

وأود، ختاماً لبياني الموجز، أن أشير إلى تقييم منظمي هذا النشاط الذي مفاده أن هذا الاجتماع الإقليمي الثالث الذي عقدته السلطات الوطنية المعنية باتفاقية الأسلحة الكيميائية ينمّي النتائج التي أسفر عنها الاجتماعان السابقان اللذان استضافتهما سلوفاكيا في عام ٢٠٠٢ والجمهورية التشيكية في عام ٢٠٠٣، وهو سيسهم في تدعيم الشبكة الإقليمية والجهود الدولية المبذولة لضمان تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنفيذاً مستديماً وفعالاً.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير كوستيا على البيان الذي قدمه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئيس. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يوجد أحد على ما يبدو. وبهذا نكون قد اختتمنا أعمالنا لهذا اليوم. وكما تعلمون ستعقد، بعد اختتام هذه الجلسة العامة مباشرة، جلسة عامة غير رسمية بشأن مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وستكون هذه الجلسة غير الرسمية مفتوحة لوفود الدول الأعضاء في المؤتمر وللوفود التي تتمتع بمركز المراقب فقط.

وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر في الساعة ١٠/٠٠ من يوم الخميس، ٣ حزيران/يونيه، في نفس هذه القاعة، وستعقبها جلسة عامة غير رسمية تكرس لمسألة الترتيبات الدولية الفعالة الخاصة بتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وسنستأنف أعمالنا في جلسة غير رسمية في غضون ١٠ دقائق من الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥
